

Distr.: General
7 October 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البنود ١٠ و ١١ و ١٤ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٤ و ٥٠ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٠ و ٧٠ و ٧٣ و ٧٦ و ٨٤ و ٩١ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٢ و ١١٦ و ١١٧ و ١٥٦ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
تقرير مجلس الأمن
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية
بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل
الأولمبي الأعلى
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين
مسألة قبرص
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية
بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية
العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة
الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة



إعادة أو ردّ الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية
ثقافة السلام
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية
ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
تنشيط أعمال الجمعية العامة
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل ذات الصلة
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة
الشرق الأوسط
نزع السلاح العام الكامل
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية
التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
العرب في الأراضي المحتلة
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ
جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي
للتنمية المستدامة
عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر
(١٩٩٧-٢٠٠٦)
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية
المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان
السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل
المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية
حق الشعوب في تقرير المصير
مسائل حقوق الإنسان
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بصفتي رئيساً لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك بأن أحيل طيه
البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر
الإسلامي الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البنود ١٠ و ١١ و ١٤ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨
و ٤٠ و ٤٣ و ٤٤ و ٥٠ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٠ و ٧٠ و ٧٣ و ٧٦ و ٨٤ و ٩١ و ٩٣ و ٩٥
و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٢ و ١١٦ و ١١٧ و ١٥٦ من جدول الأعمال، ومن
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. جواد ظريف

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة
البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول
الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

الأمم المتحدة - نيويورك

٤ شعبان ١٤٢٤ هـ

٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ م

عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعهم التنسيقي السنوي بمقر الأمم المتحدة بنيويورك يوم ٤ شعبان ١٤٢٤ هـ (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ م)، برئاسة سعادة الدكتور جواد ظريف، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، واعتمدوا ما يلي:

١ - أكد الاجتماع اقتناعه القوي بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة المتعددة الأطراف العالمية الوحيدة، في تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين للتصدي للتحديات والتهديدات العالمية، وأعاد تأكيد تصميم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على العمل بنشاط في هذا الاتجاه مع الأمم المتحدة وفقا لميثاقها.

٢ - وأعاد الاجتماع تأكيد عزمه على الإسهام بصورة فعالة في صون وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والحفاظ على سلام وأمن جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ورفض حملات التشهير والتهديدات الموجهة ضد البلدان الإسلامية، وتقديم كل الدعم للبلدان الإسلامية التي تواجه الضغوط الخارجية والتهديدات والتدخل في شؤونها الداخلية والتضامن معها وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ودعا إلى تسوية المنازعات بين الدول من خلال الحوار على أساس القانون الدولي واحترام مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٣ - وشدد الاجتماع على أهمية الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل بين الأديان والثقافات، وأكد ضرورة وضع استراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى تطوير وتشجيع ثقافة للسلام تقوم على أساس من الانسجام والتفاهم بين الهويات الدينية والثقافية. وأشار الاجتماع في هذا الصدد إلى المبادرات التي انطلقت من العالم الإسلامي: الحوار بين الحضارات - إيران؛ التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون - باكستان؛ العقد الدولي

لثقافة السلام وعدم العنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠ - بنغلاديش؛ حلقة دراسية عن الإسلام والغرب - قطر.

٤ - **ورحب الاجتماع** بالاقترح المقدم من الرئيس برويز مشرف، رئيس باكستان، لوضع استراتيجية لـ "الاعتدال المستنير" تتضمن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والبشرية للعالم الإسلامي إلى جانب جهود يبذلها في نفس الوقت المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتشجيع إيجاد حلول للصراعات والمنازعات التي يعاني منها العالم الإسلامي على أساس من العدالة والقانون الدولي والشرعية، والحيلولة دون التمييز ضد المسلمين ودينهم الإسلامي، ودعم الجهود المبذولة لتنمية البلدان الإسلامية.

٥ - **وأعاد الاجتماع تأكيد** دعمه لحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني وممارسة سيادته في دولته، دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف. **وأعاد تأكيد** حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي ولقرار الجمعية العامة ١٩٤ (١٩٤٨). وكرر الاجتماع **الإعراب** عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني في نضاله تحت قيادته الوطنية الشرعية.

٦ - **وأعاد الاجتماع تأكيد** محورية قضية القدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية بأسرها. **وأكد** الطبيعة العربية للقدس الشرقية، وضرورة الدفاع عن حرمة المقدسات الإسلامية فضلا عن المقدسات المسيحية. وكرر **الإعراب** عن شجبه للمحاولات الإسرائيلية لتغيير وضع المدينة وطابعها. كما **أدان** الاستفزازات الإسرائيلية التي وقعت مؤخرا، مثل قرار السماح بالقوة بدخول غير المسلمين، ومنهم متطرفون معادون، إلى الحرم الشريف.

٧ - **وأعاد الاجتماع تأكيد** دعمه لعملية السلام الشامل، التي تقوم على أساس من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الشأن، ومن بينها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وكذلك المبادئ المتفق عليها، التي تدعو جميعها إلى انسحاب إسرائيل بصورة كاملة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، ومن جميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى. وكرر الاجتماع، في هذا الصدد، **الإعراب** عن تأييده لمبادرة السلام العربية اعتمدها القمة العربية الرابعة عشر التي انعقدت في بيروت، لبنان، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

٨ - **وكرر الاجتماع الإعراب أيضا** عن دعمه للجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية في تنفيذ خريطة الطريق، و**حذر** من التصرفات الإسرائيلية الرامية إلى الخروج بها عن مسارها، بل وتدميرها. و**دعا** اللجنة الرباعية إلى زيادة ما تبذله من جهود لإحياء خريطة الطريق ومواصلة تنفيذها للوصول إلى الأهداف المرجوة منها.

٩ - وأدان الاجتماع بقوة السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف. وشجب بصفة خاصة أعمال القتل المتعمدة للمدنيين الفلسطينيين، بما فيها عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء؛ والتدمير الغاشم للبيوت ومرافق البنية الأساسية والأراضي الزراعية؛ واحتجاز وسجن آلاف من الفلسطينيين؛ وفرض العقوبات الجماعية على مجمل السكان الفلسطينيين، بما في ذلك فرض قيود قاسية على تنقل الأفراد والسلع وفرض حظر التجول لفترات ممتدة. وكرر التأكيد على الالتزامات القانونية التي تتحملها الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة تجاه الأعمال المذكورة أعلاه، وبخاصة ما يشكل منها جرائم حرب.

١٠ - وأدان الاجتماع كذلك بقوة سياسة وممارسة الاستعمار الاستيطاني غير القانونيتين اللتين تتبعهما إسرائيل، وكذلك بناء جدار التوسع، الذي ينطوي على مصادرة آلاف الدونمات الإضافية من الأرض الفلسطينية، وعزل عشرات القرى والبلدات والمدن الفلسطينية، وتدمير ممتلكات آلاف الفلسطينيين وسبل معيشتهم.

١١ - ووجه الاجتماع البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك إلى زيادة ما تبذله من جهود في الأمم المتحدة لدعم موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من قضية فلسطين. ودعا إلى التيقن من أن يكون تمثيل إسرائيل في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية متفقاً مع القانون الدولي، ومن أن أوراق الاعتماد الإسرائيلية لا تغطي الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

١٢ - وشجب الاجتماع القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بطرد الرئيس ياسر عرفات، رئيس فلسطين المنتخب. ورحب باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ القرار د-١٠/١٢، الذي طالب إسرائيل بالامتناع عن أي عمل من أعمال الترحيل، وأن تكف عن أي تهديد لسلامة الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية.

١٣ - وأدان الاجتماع بقوة السياسة التي تتبعها إسرائيل في رفض الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن الجولان السوري المحتل، وما تنتهجه من سياسات الضم وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين. وطالب أيضاً إسرائيل بالانسحاب الكامل من كل الجولان السوري المحتل إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ولبدء الأرض مقابل السلام، ولإطار مؤتمر مدريد للسلام، ولبادرة السلام العربية التي اعتمدها مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في بيروت.

١٤ - وأعرب الاجتماع عن تأييده للبنان في جهوده من أجل تحرير جميع أراضيه حتى الحدود المعترف بها دولياً، وحث الأمم المتحدة على إجبار إسرائيل على دفع تعويضات عن جميع الأضرار التي ألحقها أو تسببت بها نتيجة لاعتداءاتها المستمرة على لبنان، وأعرب عن دعمه كذلك لمطالب لبنان في إزالة الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي والتي تتحمل إسرائيل مسؤولية زرعها وإزالتها. كما أعرب عن دعمه لحقوق لبنان الثابتة في التصرف بمياهه وفقاً للقانون الدولي، وشجب المطامع الإسرائيلية في هذه المياه. وحمل إسرائيل مسؤولية أي عمل من شأنه المساس بسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامة شعبه وأراضيه.

١٥ - وحث الاجتماع جميع الأطراف المعنية مباشرة بالنظر على نحو جاد في اتخاذ خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وفقاً للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الشأن، وحذر من العواقب الخطيرة لاستمرار إسرائيل في رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأثنى، في هذا الصدد، على المبادرة التي تقدمت بها الجمهورية العربية السورية إلى مجلس الأمن في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

١٦ - وأعاد الاجتماع تأكيد ضرورة احترام الجميع لسيادة العراق واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية وسلامته الإقليمية. وأكد على حق الشعب العراقي في السيطرة بشكل كامل على موارده الطبيعية وعلى حقه في القيام بحرية بإنشاء حكومة تمثله تمثيلاً كاملاً وتكون ذات قاعدة عريضة، وعلى ضرورة استعادة العراق السريعة لسيادته الكاملة، ورحب بإنشاء مجلس حكم تمثيلي للعراق في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ ومجلس للوزراء بوصفهما خطوة في هذا الاتجاه، وشدد على الدور المركزي الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب في العراق. وعلى نفس المنوال، كرر تأكيد قراره بأن يقوم الممثلون الدائمون للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة في نيويورك برصد التطورات المتعلقة بالعراق، وتنسيق مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة، وإعداد تقرير عن ذلك لتقديمه فيما بعد إلى المنظمة.

١٧ - وأكد الاجتماع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق فضلاً عن ضرورة قيام العراق بالمحافظة على علاقات طيبة مع جميع جيرانه، واحترام المعاهدات والاتفاقات القائمة، لا سيما الاتفاقات والعلاقات المتعلقة بالحدود المعترف بها دولياً.

١٨ - وشدد الاجتماع على الالتزامات التي تتحملها القوات المحتلة بموجب القانون الدولي، لا سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وأكد في هذا الصدد على مسؤولية القوات المحتلة عن ضمان الحريات المدنية والدينية للشعب العراقي وراثته الثقافي والديني والتاريخي، وشدد أيضا على ضرورة تصرف هذه السلطات بطريقة تضمن احترام سيادة الدول المجاورة للعراق وسلامتها الإقليمية.

١٩ - وأحاط الاجتماع علما بالأحكام ذات الصلة الواردة في قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وبناء عليه حث الدول الأعضاء على تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة لتلبية احتياجات العراق وتسهيل التبرعات والجهود الرامية لإعادة تنشيط هيئاته التنظيمية ومؤسساته الاقتصادية، وهياكله الأساسية.

٢٠ - وأعرب الاجتماع عن إدانته الشديدة للهجمات الإجرامية الإرهابية بالقنابل على السفارة الأردنية وعلى مقر الأمم المتحدة في بغداد، وعلى المقدسات في النجف.

٢١ - وأدان الاجتماع بأسى وحزن عميق القتل الجماعي الذي ارتكبه النظام العراقي السابق إزاء الأبرياء من العراقيين والإيرانيين وغيرهم من الرعايا، لا سيما قتل أسرى الحرب الكويتيين، والدليل على ذلك المقابر الجماعية التي تم اكتشافها، ويشكل ذلك جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا خطيرا لأحكام القانون الإنساني الدولي. وناشد الاجتماع تقديم المسؤولين في النظام العراقي السابق الذين ارتكبوا هذه الجرائم إلى العدالة.

٢٢ - وطلب الاجتماع إلى جميع الدول الأعضاء أن تتعاون وتنسق جهودها لمكافحة التجارة والاتجار غير المشروع في الآثار العراقية، والمساعدة على إعادة ما يتم العثور عليه إلى متاحف العراق. ورحب بنتائج التقرير الأخير الذي وضعته المنظمة العربية للتربية والعلم والثقافة عن حالة الممتلكات الثقافية والدينية العراقية الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي.

٢٣ - وكرر الاجتماع تأكيد دعمه للجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية الأفغانية لكي تنفذ تنفيذا كاملا اتفاق بون فضلا عن انتعاش وإعادة تعمير أفغانستان. وناشد الاجتماع المجتمع الدولي تلبية أكثر احتياجات أفغانستان إلحاحا، واتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بالالتزامات المقدمة في مؤتمر طوكيو عن إعادة تعمير أفغانستان في عام ٢٠٠٢. وطلب أيضا إلى الدول الأعضاء تقديم هبات إلى الصندوق الذي أنشأته منظمة المؤتمر الإسلامي بمساعدة الشعب الأفغاني.

٢٤ - ورحب الاجتماع بإعلان كابول المتعلق بعلاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ووفقا لهذا الإعلان، تعيد البلدان المجاورة تأكيد التزامها بإنشاء

علاقات ثنائية بناءة وداعمة تستند إلى مبادئ السلامة الإقليمية والاحترام المتبادل، والعلاقات الودية، والتعاون، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف الأخرى.

٢٥ - وطلب الاجتماع إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة تنفيذ قراراته ذات الصلة عن جامو وكشمير لتمكين الشعب الكشميري من تقرير مستقبله بنفسه عن طريق إجراء استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة.

٢٦ - ودعا الاجتماع إلى التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة جامو وكشمير تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ودعا أيضا إلى احترام حقوق الإنسان للشعب الكشميري ووضع حد للانتهاكات المتواصلة لهذه الحقوق. ورحب بزيارة بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى آزاد جامو وكشمير في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وحث الهند على السماح بزيارة بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى جامو وكشمير فضلا عن إفساح المجال أمام منظمات حقوق الإنسان الدولية للتحقق من حالة حقوق الإنسان في منطقة كشمير التي تقع تحت سيطرة الهند.

٢٧ - ورحب الاجتماع بالتدابير التي اتخذتها باكستان والهند لتطبيع علاقاتهما الثنائية وحث الهند على الدخول في حوار ذي مغزى وموجه نحو تحقيق النتائج مع باكستان في إطار قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة واتفاق سيملا لمعالجة المسائل المعلقة بين البلدين، بما في ذلك مسألة جامو وكشمير، التي تعتبر السبب الجوهري للصراع بين البلدين.

٢٨ - وناشد الاجتماع الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال وجميع الفصائل الصومالية التخلي عن الحرب والعنف والاستجابة إلى نداء السلام والمشاركة الجدية في الحوار الوطني الجاري لإعادة توحيد الدولة وإعادة بنائها. وحث الاجتماع جميع الدول ولا سيما الدول المجاورة على احترام سيادة الصومال وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وشدد الاجتماع كذلك على ضرورة مشاركة جميع أصحاب المصلحة الصوماليين في عملية السلام بهدف إنشاء حكومة صومالية تضم جميع الفصائل.

٢٩ - وأحاط الاجتماع علما باهتمام بالمعلومات المتعلقة بإنشاء صندوق تابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي للمساعدة في الجهود المبذولة لإعادة التأهيل والتعمير في سيراليون، وأعرب عن الأمل في أن الدول الأعضاء ستواصل المساهمة بسخاء في الصندوق. وأعرب أيضا عن ثقته بأن هذه المبادرة ستكمل بصورة ملائمة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإحلال السلام والاستقرار في البلد.

٣٠ - ورحب الاجتماع باعتماد مجلس الأمن القرار رقم ١٥٠٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وتم فيه رفع الجزاءات المفروضة على ليبيا. وأثنى على الجهود

البناءة التي بذلتها ليبيا من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية. وفي هذا الصدد، وطالب كذلك برفع الجزاءات الأخرى المفروضة من جانب واحد وغير عادلة على ليبيا، ودعم حق ليبيا في المطالبة بدفع تعويضات منصفة عن الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن هذه الجزاءات.

٣١ - وناشد الاجتماع تلك الدول التي اتخذت تدابير سياسية وقانونية واقتصادية وغيرها من التدابير من جانب واحد أو بصورة تعسفية على أي من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إنهاء هذه التدابير بما أنها تتناقض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٣٢ - وأعاد الاجتماع تأكيد تضامنه مع جمهورية السودان في تصديدها للخطط العدائية، وأثنى على الحكومة السودانية لجهودها المتواصلة من أجل التوصل إلى حل سلمي لمشكلة جنوب السودان من خلال المفاوضات مع مختلف الأطراف السودانية. وأكد الاجتماع أيضا وحدة وسلامة جمهورية السودان وسيادته ضمن حدوده المعترف بها دوليا.

٣٣ - وأعاد الاجتماع تأكيد إدانته لعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان، وهو عدوان يشكل انتهاكا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ودعا إلى الانسحاب الكامل لقوات أرمينيا المحتلة من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة. ودعا أيضا أرمينيا إلى تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة الأخرى ٨٢٢ و ٨٥٣ و ٨٧٤ و ٨٨٤ لعام ١٩٩٣ تنفيذا كاملا. ودعا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تنفيذ القرارات التي اتخذتها بشأن حل الصراع الأرمني - الأذربيجاني، الذي اعتمدته في مؤتمري القمة المعقودين في بودابست ولشبونة (١٩٩٤ و ١٩٩٦)، ووضع حد للصراع وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٣٤ - وأعرب الاجتماع عن دعمه لقضية القبارصة الأتراك المسلمين العادلة، ورحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تحقيق تسوية متفاوض عليها وعادلة وفقا لمبدأ التكافؤ والمساواة بين الطرفين في قبرص. وعلى نفس المنوال، انضم أيضا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ترحيبه بالتدابير التي اتخذها الجانب القبرصي التركي، وقد خلقت هذه التدابير جوا إيجابيا في الجزيرة.

٣٥ - وأعرب الاجتماع عن ارتياحه لبدء أنشطة الصندوق الاستئماني التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى عودة اللاجئين العاجلة إلى البوسنة والهرسك. وأثنى أيضا على الدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوق، وناشد الدول الأعضاء الأخرى أن تفعل ذلك.

٣٦ - واستعرض الاجتماع نمط تصويت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هيئات الأمم المتحدة بشأن قضيتي فلسطين والشرق الأوسط وسائر القضايا التي تشغل بال

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تهمها، وأكد الاجتماع على ضرورة المشاركة بفعالية أكبر في عملية التصويت في المستقبل، وذلك وفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية التي عقدها.

٣٧ - وأكد الاجتماع من جديد أن للدول الإسلامية مصلحة مباشرة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن. وكرر تأكيد تصميمه على الاضطلاع بدور فعال في هذه العملية وفقا للإعلانات والبيانات ذات الصلة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣٨ - وأكد الاجتماع من جديد على ضرورة تعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف في تسوية مشاكل نزع السلاح وعدم الانتشار، وأكد في هذا السياق أن المؤسسات المتعددة الأطراف المنشأة تحت رعاية الأمم المتحدة هي الهيئات الشرعية الوحيدة التي تحقق في الامتثال للاتفاقات الدولية ذات الصلة التي تكفل ذلك.

٣٩ - وأكد الاجتماع من جديد التزامه بمكافحة جميع أشكال ومظاهر الإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة، وتصميمه على المشاركة في الجهود العالمية المتعددة الأطراف الرامية إلى القضاء على هذا التهديد، كما رفض الانتقائية والمعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب، وأي محاولات تُبذل من أجل ربط الإرهاب بديانة أو ثقافة بعينها. وكرر أيضا تأكيد دعمه لعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لوضع تعريف للإرهاب، وأكد على ضرورة بذل جهود من أجل إبرام اتفاقية بشأن الإرهاب الدولي من شأنها أن تميز بين الإرهاب ومشروعية كفاح الشعوب الخاضعة للاستعمار أو الهيمنة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير مصيرها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأكد الاجتماع من جديد أن حالات الاحتلال الأجنبي يحكمها القانون الإنساني الدولي وليس الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب. وطلب أيضا إلى الدول الأعضاء التي لم تتخذ الإجراءات الضرورية للتصديق على اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن مكافحة الإرهاب الدولي أن تفعل ذلك.

٤٠ - وأشار الاجتماع إلى القرارات التي اعتمدها مؤتمر القمة الثالث عشر لبلدان عدم الانحياز، المعقود في كوالالمبور (ماليزيا)، والدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، المعقود في مابوتو (موزامبيق)، فيما يتعلق بالاقتراح الذي تقدمت به تونس المتعلق بوضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب على أساس توافق الآراء وذلك ضمن إطار الأمم المتحدة. وأيد الاجتماع هذه المبادرة ووجه نداء إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى دعمها والمساهمة في تحقيقها عندما تُعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤١ - ورحب الاجتماع بالتعاون المتزايد بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشجع إيران على أن تواصل هذا التعاون. وأعرب عن الأسف لعدم التوصل إلى التوفيق بين وجهات النظر المتباينة في هذه المسألة في قرار بتوافق الآراء في الاجتماع الذي عقده مجلس الإدارة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرا. وأحاط الاجتماع علما بالتفسير المختلف لمختلف فقرات القرار، لا سيما التفسير المتعلق بالفقرة ٤ من منطوق القرار، وأعرب عن اعتقاده أن تحديد نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر موعدا نهائيا من شأنه أن يقيّد الوكالة. وشدد الاجتماع على أن قرار المجلس ينبغي ألا يوقف أو يعوق العملية قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ أو بعده، ودعا جميع الدول إلى مساعدة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على وضع إطار للتعاون، بالتشاور مع إيران، من أجل البت في جميع القضايا المعلقة.

٤٢ - وأعرب الاجتماع عن تصميمه على متابعة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بقوة وشجع على المزيد من الشفافية والتعاون والتسامح واحترام القيم الدينية والتنوع الثقافي في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وكرر أيضا تأكيد ضرورة متابعة تنفيذ إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة التنسيق والتعاون في مجال حقوق الإنسان في المحافل الدولية ذات الصلة بهدف تعزيز التضامن الإسلامي في مواجهة المحاولات الرامية إلى استغلال حقوق الإنسان كوسيلة للضغط السياسي على أي دولة من الدول الأعضاء.

٤٣ - وكرر الاجتماع تأكيد ندائه إلى جميع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، للإسهام في العملية التحضيرية للقمة العالمية بشأن مجتمع المعلومات، التي ستعقد في مرحلتين، الأولى في جنيف في عام ٢٠٠٣، والثانية في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وأكد الدور الذي ينبغي أن يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات السلوكية واللاسلكية لكفالة المكانة التي ينبغي أن يحظى بها هذا الهدف العام، وتعبئة الموارد اللازمة لكفالة نجاحه. وأحاط الاجتماع علما مع الارتياح بالتدابير المتخذة لكفالة الربط المتسق بين مرحلتَي القمة، ودعا الدول الأعضاء وممثلي القطاع الخاص إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الاتحاد الدولي للاتصالات السلوكية واللاسلكية بهدف تيسير تنظيم اجتماعات اللجنة التحضيرية، قبل انعقاد مرحلة تونس، ولكفالة مشاركة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا في هذه العملية.

٤٤ - وأشار الاجتماع إلى الفقرة ١٢٦ من البيان الختامي الصادر عن الدورة الثلاثين لمؤتمر وزراء خارجية البلدان الإسلامية، والتي دعمت مبادرة تونس لإعلان سنة دولية للرياضة والتربية البدنية من أجل السلام والتنمية.

٤٥ - وأكد الاجتماع من جديد الحاجة إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدرتها على مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

٤٦ - وشدد الاجتماع على ضرورة تشجيع النظام الإنساني العالمي الجديد الذي يهدف إلى عكس اتجاه التفاوت المتزايد بين الأغنياء والفقراء، فيما بين البلدان وداخلها وذلك عن طريق إجراءات منها، القضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وتلبية الطموحات المشروعة لجميع الشعوب.

٤٧ - وكرر الاجتماع التأكيد أن العمل على تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن يحظى بالأولوية في جميع البلدان من خلال تنفيذ جميع الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في خطة عمل جوهانسبرغ، وتوافق آراء مونتيري وإعلان الألفية، وشدد على أن النظامين التجاري والمالي المتعدد الأطراف ينبغي أن يكونا مفتوحين وقائمين على القانون وغير تمييزيين. وفي هذا السياق، حث الاجتماع المجتمع الدولي على تيسير انضمام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشروط عادلة، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية.

٤٨ - وأكد الاجتماع من جديد أن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة سابقاً أسفرت عن وضع قائمة كبيرة من الالتزامات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحب الاجتماع في هذا الصدد باعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٧٠/٥٧ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وحث المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المانحة، على كفالة التنفيذ الفعال والدائم لهذه الالتزامات من خلال توفير وسائل التنفيذ الموثوقة، لا سيما للبلدان النامية.

٤٩ - ورحب الاجتماع بمبادرة المملكة المغربية الرامية إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب في مراكش في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لتعزيز التضامن بين البلدان النامية، بما في ذلك فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٥٠ - ورحب الاجتماع باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن "منع نشوب الصراعات المسلحة"، الذي أكد من جديد عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة وضرورة قيام المجتمع الدولي بإنهاء ظاهرة الاحتلال الأجنبي من أجل منع نشوب الصراعات.

٥١ - وطلب الاجتماع إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنفذ بالكامل القرارات والمقررات التي اتخذتها اليونسكو والمتعلقة بإعادة الممتلكات الثقافية للشعوب التي كانت أو التي لا تزال خاضعة للحكم الاستعماري أو للاحتلال. وأكد أيضا على ضرورة أن تقوم اليونسكو بتحديد الممتلكات المسروقة أو التي تم تصديرها بصورة غير مشروعة وفقا للاتفاقيات ذات الصلة بشأن الموضوع. وشدد على ضرورة التعجيل بعملية إعادة هذه الممتلكات إلى بلدانها الأصل، امتثالا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وشدد أيضا على حق الدول الإسلامية في الإبقاء على ميراثها الوطني والحفاظة عليه نظرا لأنه يشكل أساس الهوية الثقافية لهذه البلدان.

٥٢ - وأحاط الاجتماع علما، مع التقدير، بالتحضيرات الجارية للدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والتي ستعقد في بوتراجايا، ماليزيا، في الفترة من ١١ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وذكر أنه يتطلع إلى مشاركة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في القمة من أجل تعزيز المنظمة ودعم تأثيرها ومساهمتها الفعالة في الشؤون العالمية.

٥٣ - وأحاط الاجتماع علما بالتقرير المرحلي للاجتماع الأول الذي عقده فريق كبار الخبراء الحكوميين الدوليين التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في الفترة من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في جدة، بشأن ترشيد بنود جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي وتنفيذ قراراتها، وأعرب عن أمله في الحصول على المزيد من مداولات فريق الخبراء.

٥٤ - وأعرب الاجتماع عن التقدير والارتياح للأداء الممتاز الذي أنجزته بعثة المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة في نيويورك للاضطلاع بمهامها وفقا لقرارات مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٥٥ - واعتمد الاجتماع التقارير الصادرة عن:

١ - اللجنة السداسية الخاصة بفلسطين؛

٢ - اللجنة الخاصة بأفغانستان؛

٣ - فريق الاتصال المعني بالصومال؛

٤ - فريق الاتصال المعني بسيراليون؛

٥ - فريق الاتصال المعني بجمامو وكشمير.

نيويورك: ٤ شعبان ١٤٢٤ هـ

٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣